

المتطلبات البيئية وأهميتها في تنمية التجمعات الصحراوية ENVIRONMENTAL REQUIREMENTS AND ITS IMPORTANCE IN THE DEVELOPMENT OF DESERT SETTLEMENTS

د. محمد عصمت حامد العطار
مدرس بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنصورة

خلاصة:

يتعرض البحث لتنمية التجمعات الصحراوية نظراً لحساسيتها البيئية الشديدة تجاه الأنشطة الإنسانية والتي من الأهمية بمكان عند إجراء عمليات للتنمية الشاملة بها مراعاة البعد البيئي من خلال فهم طبيعة النظام البيئي وكذلك طبيعة التأثيرات البيئية حتى يمكن اختيار الأسلوب التنموي الملائم، وذلك من خلال تبنى مفهوم التنمية المستدامة كإطار للجمع بين متطلبات التنمية الشاملة والمتطلبات البيئية. ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء وتوضيح دور المتطلبات البيئية عند التخطيط للتنمية لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة في المناطق الصحراوية.

ABSTRACT:

In this work we are dealing with the development of desert settlements which has unique environmental status that can be affected by development and human activities. It is of major importance when planning to develop such areas to put in mind the different environmental systems of each area to choose the proper development plan. This goal can be achieved by applying the sustainable development frame work for both developmental and environmental requirements.

مقدمة:

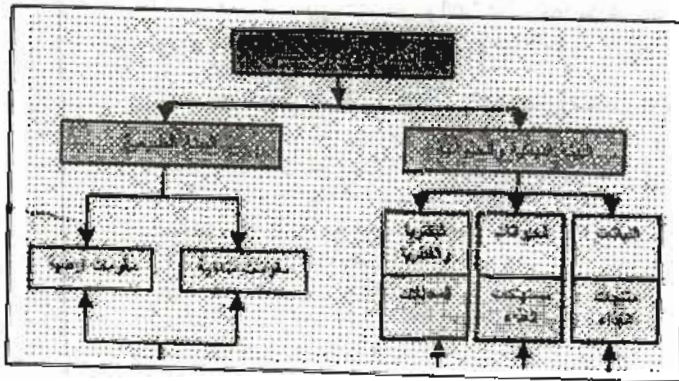
مرت عمليات التنمية الشاملة بمراحل عديدة وواكبت تطبيقاتها انعكاسات سلبية على البيئة تمثلت في العديد من المظاهر كالتلوث بمختلف أنواعه، والتصحر، وحب الأوزون وظاهرة التصبب الحرارية مما حدا بالعلماء إلى التفكير في إيجاد صياغات لاختيار بدائل التنمية التي تتوافق مع ظروف البيئة عن طريق اتباع السياسات التي تدعم استراتيجيات التنمية التي تساهم في حماية البيئة.

١ - المتطلبات البيئية:

تشير العديد من الدراسات إلى أن العامل الأساسي للتدهور البيئي في كثير من بقاع العالم نتج بصورة مباشرة لعدم مراعاة التكامل البيئي التنموي، وكان التصميم السيئ لبرامج التنمية مسؤولاً عن معاناة البيئة وأدى بعضها إلى استنزاف سريع لبعض الموارد وإلى زيادة مختلف أنواع التلوث وانتشار الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة. وذلك يؤكد على أهمية دراسة طبيعة النظام البيئي لأي منطقة قبل البدء في دراسة برامج التنمية لها.

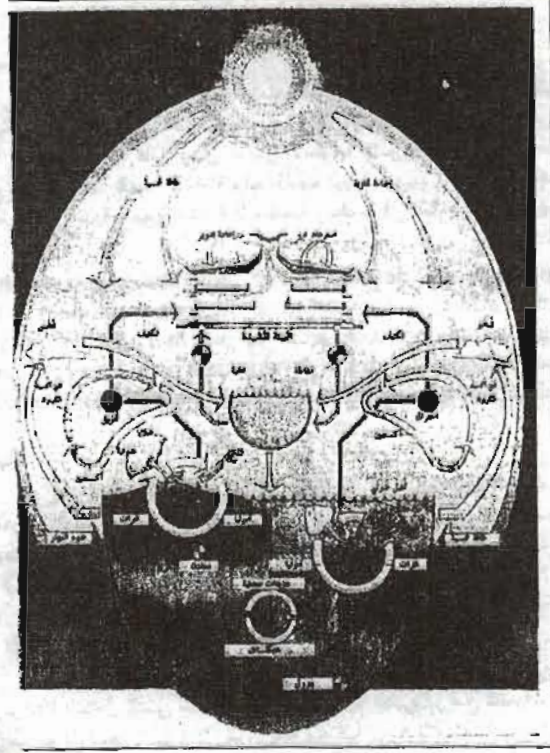
١-١ - طبيعة النظام البيئي:

يمكن النظر إلى النظام البيئي على أنه مجموعة من دوائر الأنشطة المتنوعة تتكامل فيما بينها في توازن يدع أوجده الخالق عز وجل، وهذا التوازن يجب أن يمثل هذا تسمى أي بيئة مبنية إلى للحفاظ عليه وعدم الإخلال به. ويتكون النظام الإيكولوجي من المكونات البيولوجية والمكونات الفيزيوية الطبيعية كما يوضحها شكل (١).



شكل (١): مكونات النظام الإيكولوجي

ويوجد العديد من الدورات البيولوجية والتي تكون في حالة توازن دائم (أو هكذا يجب أن تكون) ولكن مع مرور الزمن يحدث تغير في ذلك التوازن بسبب زيادة السكان وزيادة الأنشطة البشرية معها، ونتيجة لزيادة سرعة التغير فقد أصبحنا نواجه هذا الخطر البيئي والتدهور الحالي. ويوضح شكل (٢) هذه الدورات والتي تتناول دورة الماء، دورة الأكسجين وثاني أكسيد الكربون، دورة الغذاء في البحار، دورة الغذاء على سطح الأرض، تبادل المواد بين الماء واليابسة، خطى استهلاك البترول والمواد المعدنية. وتتميز هذه الدورات الطبيعية بالتوازن والاستدامة وقدرتها المحدودة على التلاوم مع المتغيرات التي قد تطرأ عليها. فإذا كانت هذه التأثيرات الخارجية في حدود قدرة البيئة على الهضد فإنها تظل في استمرار أريتها أما إذا تجاوزت التأثيرات الخارجية هذه الحدود فإن البيئة ستعاني من التدهور والتلوث.



- ١- الشمس تمد الأرض بالإضاءة النهارية والطاقة الشمسية.
- ٢- تحدث دورة تحت سطح الماء نتيجة وجود النباتات الخضراء - المعادن والأمونيا تذهب للنباتات الخضراء للتغذي عليها ثم يتكون غذاء للطحالب يساعد على نموها بفضل الطاقة الشمسية.
- ٣- تبخير للمياه يتحول إلى سحب تتكثف وتسقط وتتكون الأنهار والبحار.
- ٤- تحدث دورة مشابهة على سطح الأرض.

شكل (٢): الدورات البيولوجية.

١-٢- العلاقات المتبادلة بين الإنسان والأنشطة التنموية في النظام البيئي:

- يمثل أي نشاط إنساني - يتم في البيئة الإيكولوجية - تدخلا خارجيا ينتج عنه تغييرا في مكونات وعمليات النظام الإيكولوجي من خلال مجموعة الاعتبارات التالية:
- أن أي نشاط تنموي له تأثير يخل من انتظام واستدامة النظام الإيكولوجي.
 - يختلف تأثير كل نشاط عن الآخر بالنسبة لما يحدثه في البيئة من تدهور.
 - يتحدد تأثير التحلل على مدى استيعاب البيئة وقدرتها على الهضم.
 - إن كثافة وشدة الأنشطة غير ثابتة بل هي من المتغيرات.
 - إن قدرة تأثير الأنشطة تمثل أحد العوامل الهامة لتحديد تأثيرها (عمر النظام البيئي أو فترة انبعاث المخلفات في أي نظام) حيث يمكن لبعض البيئات أن تستوعب بعض المخرجات لفترة محدودة مما ينبغي معه جدول الانبعاثات بما يتلاءم مع الظروف البيئية.
 - أن تأثير أحد الأنشطة قد ينعكس بالأنشطة الأخرى المترابطة معه.
 - وعموما فإن أي نشاط تنموي سيكون له تأثيراته على النظام الإيكولوجي وهي:
 - أن هذا النشاط يحتاج إلى مكان فراغي مادي يحتله من الفراغ الإيكولوجي، كما أنه يتواجد المادي سيؤد إلى تغير في التكوين الإيكولوجي للمادة والطاقة في هذا المكان.
 - أنه يستنفذ جزءا من المصادر الأرضية غير المتجددة في مراحل تكوينه وتشغيله والتخلص منه.

أن يواحد أي نشاط معين في مكان معين ينتج أنشطة أخرى على التواجد بجانبها، مما يزيد من التأثير على البيئة
- أنه في جميع مراحلها ينتج كما من المرحلات التي ينبغي التعامل معها.

١-٣-٣ أنظمة التعامل البيئي مع الأنشطة في المناطق الجديدة:

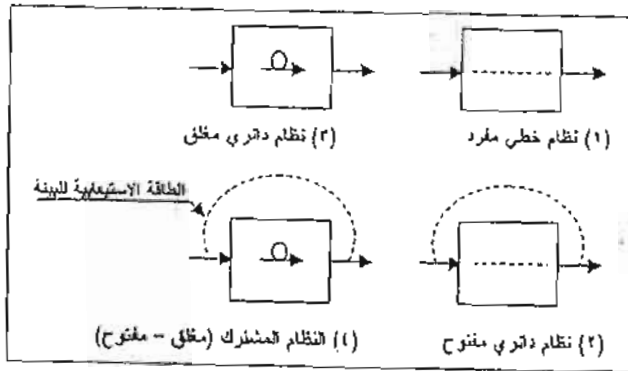
تصمم معظم الأنشطة حاليا باعتبار أن الأرض مصدرا لا نهائيا للموارد (المادة الخام، البنزين، ... إلخ) وكذلك باعتبار أن الكرة الأرضية هي حوض لا نهائي للتخلص من المخلفات الناتجة عن هذه الأنشطة. ويمكن تصنيف دورات دخول وخروج المواد والطاقة في الأنشطة التنموية على النحو التالي:

١-٣-٣-١ النظام الخطي المفرد: وفيه تستخدم المصادر البيئية على النحو السابق توضيحه، وبذلك تدخل المدخلات (المواد والطاقة) إلى بيئة النشاط التنموي من جهة وتخرج المخلفات من جهة أخرى دون اعتبار لتأثير البيئة أو السبل التي تسلكها عبر دورة حياتها.

١-٣-٣-٢ النظام الدائري المفتوح: وفيه يتم التحكم بصورة بسيطة في المخرجات بحيث تتناسب مع الطاقة الاستيعابية للبيئة وقدرتنا على هضم المخلفات.

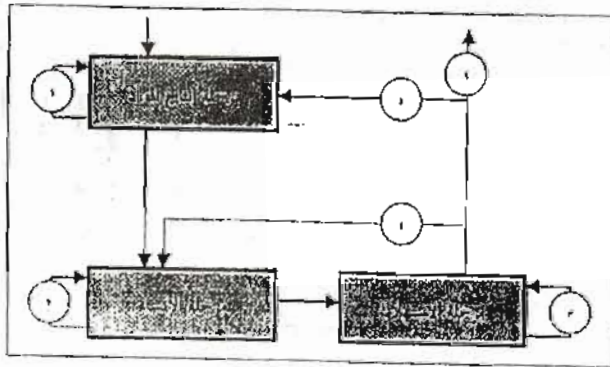
١-٣-٣-٣ النظام الدائري المغلق: وفيه يتم توجيه العمليات الخاصة بالنظام لقيم داخليا مما يقلل التأثير البيئي لهذا النظام للحد الأدنى.

١-٣-٣-٤ النظام المشترك المفتوح والمغلق: وهو نظام محلي يجمع بين النظامين الأخيرين بنسب تتحد حسب كفاءة النظام. ويوضح شكل (٣) الأنماط المختلفة لأنظمة استخدام الطاقة والمواد في الأنشطة التنموية.



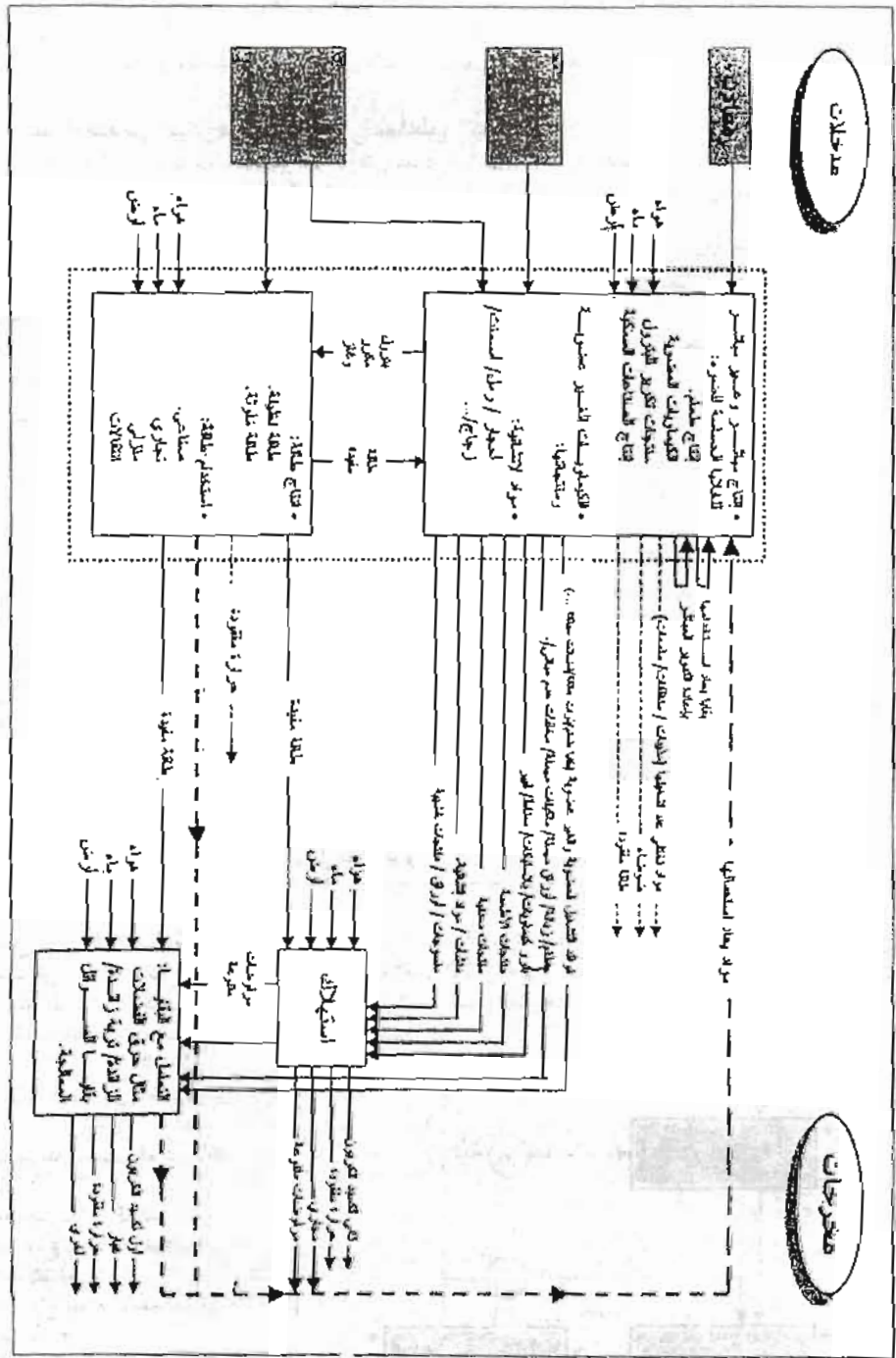
شكل (٣): الأنماط المختلفة لأنظمة استخدام الطاقة والمواد في الأنشطة التنموية.

كما يوضح شكل (٤) التخطيط التفصيلي للأسلوب الأخير (النظام المشترك المفتوح والمغلق) والذي يوضح استرجاع المخرجات في عمليات الإنتاج والإنشاء والاستهلاك والعلاقات المشتركة بين المراحل الثلاثة. كما يوضح شكل (٥) الشكل العام لمخلفات ومخرجات البيئة المبنية والعلاقات البيئية لهما والمخرجات التي يعاد استعمالها والأخرى التي يتم خراجها للبيئة اعتمادا على قدرتها على الاستيعاب والهضم.



- ١- استرجاع فيما بين عمليات الإنتاج.
- ٢- استرجاع بقايا العمليات الإنشائية.
- ٣- نمط استرجاعي للاستهلاك.
- ٤- استرجاع لمواد الاستهلاك إلى عمليات الإنشاء.
- ٥- استرجاع لمواد الاستهلاك إلى عمليات الإنتاج.
- ٦- التخلص النهائي من الموارد السببية.

شكل (٤): دياگرام تفصيلي لدورات المواد في النظام (المفتوح والمغلق).



شكل (5): التخطيط العام للمحطات ومخرجات المياه المعالجة.

١-٤-١- الأسلوب البيئي للتعامل مع مخرجات الأنشطة التنموية:

يهدف هذا الأسلوب إلى تخفيض التلوث الحادث من أي نشاط تنموي إلى الحد الأدنى بما يتيح الفرصة للبيئة لاستعادة حالتها الطبيعية المتوازنة، وفيه يتم التحكم في المخرجات عبر المراحل الثلاث الآتية:

١-٤-١-١- تقليل المخرجات عند مصدرها:

وذلك باتناع الطرق الآتية:

- أ- بتغيير طبيعة المدخلات التي يتوقف عليها المخرجات.
- ب- أو تغيير طبيعة المخرجات ذاتها بتعديل متطلبات التصميم أو بتقليل معدلات استهلاك مستملي النظام.
- ج- أو تغيير طبيعة عمليات الإنتاج التي تفتح المخرجات غير المرغوبة.
- د- أو بالتحكم في متانة البيئة المبنية لتتناسب مع شكل الاستعمال والعمر الزمني، وجدولة عمليات الإحراج بما يتناسب مع قدرة البيئة على الهضم.

١-٤-١-٢- التحكم في المخرجات بعد إنتاجها:

في هذه الحالات يمكن التحكم في المخرجات، وتحويلها بعد خروجها للبيئة مباشرة، وذلك باسترداد المخرجات لزيادة الاستفادة من المواد بجعل الوحدة الواحدة منها تخدم أكثر من غرض مما يقلل نسبة المخرجات إلى المدخلات، وبالتالي خفض الحمل البيئي وذلك بالوسائل الآتية:

أ- استرداد المادة Recovery: عن طريق:

- إعادة الاستخدام Reuse: للمخرجات بصورتها التي خرجت بها أو مطورة ولكن بدون عمليات إضافية تزيد من الحمل البيئي.

- إعادة التدوير Recycling: بإعادة استخدام المخرج بعد مروره بعمليات تغير من شكله كغبار أو جزئياً

- إعادة الإنتاج Regenerating: وهو إعادة تكوين المخرج كلياً أو جزئياً لكى يستعيد شكله الأولي قبل الاستخدام.

ب- المعالجات: وهي المعالجات التي تمارس على المخرجات لتقليل تأثيرها السلبي، وتهدف إلى إعادة تكوين المخرجات بالصورة التي يمكن بها إعادة النظام الإيكولوجي دون إحداث أي ضرر له، وهي تشمل:

- المعالجات الفيزيائية: التي تتعامل مع طبيعة المخرج مثل حجم الحبيبات، الكثافة.
- المعالجات الكيميائية: التي تتعامل مع الخواص الكيميائية للمخرج باستعمال 'مضافات كيميائية'.
- المعالجات البيولوجية: وهي تستهدف الخواص البيولوجية أو التفاعلات البيوكيميائية للمخرجات لإزالة الملوثات العضوية الذائبة أو المترسبة.

ج- التخزين: وتعمد هذه الفكرة على تخزين بعض المخرجات بصفة مؤقتة انتظاراً للحلول وقت أنسب للتخلص منها أو الوصول لإمكانية جديدة للمعالجة والاسترداد مستقبلاً أو إخراجها بمعدلات تتناسب مع قدرة البيئة على الهضم، وقد يتم تركيز هذه المخرجات لتقليل حجم التخزين المطلوب. وتستهمل هذه الطريقة عادة مع السموم والنفايات الإشعاعية.

د- التشتيت: للمخرجات فراغياً على مساحات كبيرة من البيئة بحيث يكون التركيز أقل بدرجة لا تؤذي البيئة أو قد يكون التشتيت بتوزيع النشاط نفسه على مساحة كبيرة.

هـ- التخفيف: بزيادة حجم المخرجات بخلطها مع وسائل أخرى تزيد من قدرة البيئة على هضمها.

و- التحويل: بنقلها إلى أماكن غير مكان إنتاجها تكون مناسبة لاستيعابها.

١-٤-١-٣- تطبيق الإجراءات العلاجية لحماية البيئة:

يجري تطبيق هذه الإجراءات في الحالات التي تأخذ فيها أحد عناصر النظام الإيكولوجي أهمية خاصة (مثل الإنسان، الحيوان، النباتات، شفاء شجرة) وهي تشمل الأشكال الآتية:

١- العلاج البيئي: وتستهمل في الحالات الطارئة مثل بقع البترول وما شابهها، وكذلك في الحالات التي يظهر فيها تأثير مضاعف للملوثات بسبب اتحاد أكثر من عنصر ملوث.

٢- تقليل حساسية البيئة: وذلك لتقليل تأثير التلوث (مثل رش روائح معطرة على المناطق الملوثة لتقليل الروائح الكريهة المنبعثة منها)، كما يشمل هذا المدخل الإجراءات المتبعة لحماية المستعملين (إنسان - نبات - إلخ) من بيئة متدهورة بالفعل وذلك بفصل المستعملين عن المخرجات الملوثة بمنطقة عازلة، وتستهمل هذه الطريقة بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى.

٢- التنمية المستدامة كإطار للجمع بين متطلبات التنمية والمتطلبات البيئية في المناطق الصحراوية: يقدم مفهوم التنمية المستدامة إطاراً للجمع بين سياسات التنمية واستراتيجياتها حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل، وبالتالي فإن حماية البيئة أمر متواصل في مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها بؤرة التركيز على مشاكل التنمية وليست مجرد أعراض لهذه المشكلة. وهذه التنمية شاملة لجميع المستويات العمرانية بدءاً من الوحدات السكنية للأفراد ثم على مستوى الأحياء السكنية والمناطق التجارية والصناعية والزراعية وصولاً إلى المستوى الإقليمي والوطني - مع مراعاة البعد الزمني - فهي تنمية طويلة المدى حدثت تعتمد على إمكانيات وموارد الحاضر للاستفادة منها لأطول فترة زمنية مستقبلية ويمكن التنبؤ خلالها بالتغيرات.

١-٢- المدخل البيئي كإطار لتنمية المناطق الصحراوية:

يمثل تعمير الصحراء تحدياً كبيراً للإنسان المصري نظراً للظروف الخاصة بها، حيث أن البيئة الصحراوية ذات طبيعة وخصائص تختلف عن الوادي بالإضافة لاختلاف الظروف المحلية لكل موقع كارتفاع عن سطح البحر، ووجود مصادر مائية مختلفة (أمطار - مياه جوفية) وتكوين التربة والمصادر النباتية والحيوانية، هذا مع الأخذ في الاعتبار الحساسية المفرطة للتلوث البيئية للصحراوية ذات النوازل الدقيقة. ويذكر التاريخ أن هناك أسئلة ممدودة للتكيف الفاجح مع الصحراء مثل ما يمكن أن نجده في إنجازات العرب القدماء في مواطنهم الأصلية حيث وفقوا احتياجاتهم مع ظروف مواطنهم بحيث أصبح العنصر الأساسي لبيئة الثقافة هو الحياة مع الصحراء وليس غزوها. ولفترة طويلة ارتبط تعمير الصحراء بعملية استصلاح الأراضي لقيام النشاط الزراعي مع النقل الحرفي للأصناف الزراعية القائمة بالوادي دون التفكير في اقتصاديات الماء والذي يضع تجارب الاستصلاح الزراعي بالصحراء في خطر، وهذا المنظور الضيق للتعامل مع الصحراء جعل الفكر السائد يخلص إلى أننا لو لم نستطع استصلاح الصحراء لزراعتها فطن نجد ما يمكن أن نفعله بها: الأمر الذي ساهم في إهدار قيمة الصحراء المصرية كثروة كاملة يمكن استغلالها بكافة الطرق كالكثبان واستغلال ما يمكن أن يكون بها من موارد معدنية، وإقامة الصناعات المختلفة التي تعتمد عليها، بحيث يمكن أن تؤدي الصحراء دوراً هاماً في رسم خريطة جديدة لمصر في إطار استراتيجية عامة لإعادة توزيع السكان، ويمثل هذا الاتجاه أحد الأهداف التوجيهية في توحيات الدولة حالياً. وتمثل التجارب المختلفة لتعمير الصحراء وإعادة تقييم هذه التجارب مدخلاً أساسياً عند التفكير في تعمير الصحراء المصرية، حيث أن هناك العديد من التجارب العالمية والمحلية في هذا المجال وتتميز كل تجربة بخصائص وإيجابيات أو سلبيات. ومن خلال دراسات عديدة اهتمت بتحليل ونقد التجربة المصرية في مجال تعمير المناطق الصحراوية تم استخلاص النتائج التالية:

١- اعتمدت التجربة المصرية في مختلف نواحيها على الفرار السياسي في المقام الأول دون وجود مشاركة شعبية فعالة في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

٢- نقل ثقافة الوادي إلى المناطق الصحراوية فيما يتعلق بأنماط الأنشطة وأنماط الاستهلاك، واستخدام الموارد المختلفة مع أن الطبيعة الصحراوية تحتاج لبيئة ثقافية خاصة (التقليل من اهدار الموارد مع تدويرها من خلال ممارسات ذات طبيعة اجتماعية خاصة).

٣- التركيز الشديد في نطق القاعدة الاقتصادية (زراعة - تعدين - إسكان)، مع أن طبيعة الصحراء تستلزم التنوع في أنشطة القاعدة الاقتصادية.

٤- تمركز الاستثمارات في وحدات ضخمة مع أن النمط التنموي للصحراء يتطلب الانتشار المكاني، ونمشل قرى الخريجين بداية جيدة للنوابع العمرانية المنتشرة مكثفاً وذلك في حالة تلاشي السلبات التي واكبت تطبيق تجربة هذه القرى.

٥- الخلل في ترتيب الأولويات ويتضح ذلك في مشروع فوسفات أبو طرطور من خلال إقامة بنية أساسية ذات تكلفة عالية قبل استكمال الدراسات العلمية الخاصة بالخام وتكاليفه الرأسمالية وجدواها الاقتصادية.

٦- الفجوة بين الفكر النظري والتطبيق العملي والتضح ذلك في مشروعات الساحل الشمالي الغربي حيث تم إعداد خطة للتنمية للمنطقة مع تحديد مشاريع التنمية وبدائلها إلا أن الواقع أصبح مجموعة من القرى والتي تستغل لفترة محدودة من العام بما يمثل اهدار للقيمة الاقتصادية للموقع وتكاليف الإنشاءات والمرافق والبنية الأساسية، كما اتضح ذلك في المدن الجديدة من خلال الفجوة الكبيرة بين المستهدف والمحقق.

وبصفة عامة فالعجوة المصرية في مجال تنمية الصحراء مرت بمشاكل عديدة بسبب غياب الفهم الشمولي لطبيعة البيئة الصحراوية، وطبيعة العلاقات بين هذه البيئة المتميزة والمكونات الأخرى للمركب الأيكولوجي. ويشمل المدخل البيئي الإطار السليم لتنمية التجمعات الصحراوية، ويمكن إيجاز عناصر هذا المنحل في النقاط التالية: أولاً: بنية ثقافية تتواءم مع نمو المحاور الصحراوية من خلال تغيير أنماط الاستهلاك (تقليل اهدار الموارد مع إعادة تدويرها) وذلك من خلال ممارسات ذات طبيعة اجتماعية خاصة. ويمكن الاسترشاد في هذا المجال بالتجربة الإسرائيلية في صحراء النقب وتجربة المورمون في غرب الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسيرت

التجارب الخاصة بهذه المناطق بأنماط اجتماعية ذات طبيعة خاصة من حيث التنظيم والتماصك الاجتماعي المتلاحم حول مثاليات أيولوجية (فكرية ودينية) بقوة كافية للتغلب على الصعوبات البيئية، وقد جاء النمط الاقتصادي والعمراني المستحدث بهذه المناطق متوازنا مع الطبيعة الخاصة بيئتها الصحراء وليس انعكاسا أو نقلا لفكر ثابت.

ثانياً: التنوع في أنشطة القاعدة الاقتصادية ذات العلاقات المتكاملة، مع المرونة في إمكانية تغيير الأنشطة لتحقيق الاعتماد على الذات في الأقاليم الصحراوية كهدف استراتيجي بدلاً من استخدام نموذج قاعدة التصدير خارج الأقاليم وخاصة في ضوء صعوبة التنبؤ بشكل التوازنات البيئية بعد إضافة مدخلات ذات حجم كبير للمنظومة البيئية العمرانية.

ثالثاً: التركيز على التنمية المنتشرة مكانياً بدلاً من تركز الاستثمارات في وحدات ضخمة نظراً لندرة الموارد بالبيئة الصحراوية وتشتتها المكاني، مما يتطلب استجابات مماثلة في التوزيعات المكانية لشبكة العمران لكى تعبر عن أيولوجية العمران الصحراوي والتي تتطلب إيجاد نويات تنمية مستقلة مكانياً عن المعمور الحالي.

رابعاً: إعادة النظر في الفكر السائد والذي يركز على التنمية الزراعية كأساس لتنمية المناطق الصحراوية بسبب الندرة السببية للموارد المائية.

٢-٢-٢-٢- استراتيجيات التعامل مع الموارد الطبيعية في تنمية المجتمعات الصحراوية:

٢-٢-٢-١- الإطار العام للتعامل مع الموارد والأنشطة:

من خلال فهم طبيعة النظام البيئي وعلاقة الأنشطة المختلفة بهذا النظام يمكن وضع إطار عام للتعامل مع الموارد والأنشطة بالمناطق المحددة بحيث يراعى الآتي:

- ١- ضمان عدم تجاوز الحدود الدنيا من التأثيرات السلبية على البيئة: وذلك بالاختيار المناسب لكل من مواقع المساكن- مسارات الحركة- تنسيق المواقع- أنظمة إمدادات المياه والطاقة... الخ.
- ٢- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية: سواء عناصر هذا المحيط أو مركباته الأساسية (الهواء- الماء- التربة- الموارد الطبيعية- مصادر الطاقة) أو العمليات الحيوية في هذا المحيط مثل دوران المياه والغازات والعناصر والمركبات.
- ٣- عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها: بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتية.
- ٤- تقليص الطلب على الطاقة: بتحديد أنسب الطرق للاستغلال الأمثل لموارد الطاقة الطبيعية (الإضاءة والتهوية الطبيعية- تسخين المياه- التدفئة... الخ).
- ٥- التقليل من المخلفات: وإيجاد النظرة الشمولية بأن معظم المواد بحسب التعامل معها على أنها قابلة لإعادة الاستخدام بواسطة الطرق المختلفة لعمليات التدوير.
- ٦- استخدام نظم التحكم الطبيعي البيولوجي: (علم الأحياء الطبيعية) للحد من الحشرات وتكاثرها مع تجنب استخدام المواد الكيماوية السامة.
- ٧- مراعاة الجانب البشري: من خلال الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسى والروحي للفرد والمجتمع وإيجاد البيئة الثقافية القادرة على التعامل مع ظروف البيئة الصحراوية.

٢-٢-٢-٢- استراتيجيات التخطيط للتكوينات العمرانية:

عند إعداد استراتيجيات التخطيط للتكوينات العمرانية يلزم أن يكون المدخل التخطيطي مبنيًا على أساس من التحليل البنى وأن يراعى في التكوينات العمرانية ملامحتها البيئية والوظيفية لظروف الموقع، ومن أهم النقاط الواجب التركيز عليها في التخطيط المبني على التحليل البيئي ما يلي:

- ١- دراسة ملاءمة الموقع للاستعمال.
 - ٢- دراسة مدى تقبل الموقع لأنشطة الإنسان المقترحة دون الإخلال بالنظام الإيكولوجي للبيئة الطبيعية.
 - ٣- التوافق بين التشكيل العمراني المقترح مع خصائص سطح الأرض والنظام الفراغي الطبيعي.
 - ٤- الاستفادة من مساندة النظم الطبيعية للمستوطنات البشرية مع استخدام الغطاء النباتي القائم كى يعمل على تقليل الفروق الكبيرة بين النهايات العظمى والصغرى لدرجات الحرارة.
 - ٥- تصميم مساكن ومبانٍ أقل استهلاكاً للطاقة.
 - ٦- دراسة أثر أنظمة النقل المختلفة ومعدلاتها على قدرة البيئة المحيطة على الاستيعاب.
- وبالرغم من التباين النسبي للبيئة المناخية لأى موقع على المستوى الإقليمي إلا أن الكيفية التي يشكل وينظم بها الإنسان الموقع بالإضافة إلى خواص الطبيعة كل ذلك له تأثير على ظروف البيئة المناخية، ومن ثم فإن كل من كثافة وجودة المنشآت، والخواص الطبيعية لمواد البناء والتشطيبات المكونة لعناصر هذه المنشآت والمستخدمة لتغطية

أسطح الفراغات الخارجية المحيطة بها تؤثر على الشكل النهائي لسطح الأرض والمنشآت بعضها البعض، وبالتالي اضطراب كل من درجة الحرارة والرطوبة النسبية وسرعة واتجاه الرياح. وعلى ذلك فإنه عند تخطيط أى موقع أو عند وضع التصميمات المعمارية له واختيار كل من توجيهه وهينة المباني ومواد البناء والتشطيبات وشكل ومساحات الأفنية والساحات المكشوفة والممرات يجب مراعاة تأثيرها على ظروف المناخ التفصيلي، والتنبؤ بهذه التأثيرات فسى ضوء المعلومات العامة لكل من المناخ الإقليمي وعناصر البيئة الطبيعية والاستفادة منها حتى يمكن إيجاد نظام حرارى ملائم لسكنى الإنسان مع تجنب حدوث اضطرابات غير مرغوبة فى ظروف المناخ التفصيلي.

ويراعى عند تخطيط التجمعات السكنية فى المناطق الصحراوية الحد من الاعتماد على وسائل المواصلات الخاصة فى الحركة داخل التجمع مع الاعتماد على المواصلات العامة بهدف الحد من استهلاك الطاقة، وكذلك خفض معدلات اللوث، كما يراعى التحكم فى حجم التجمع بحيث تتم أكبر نسبة من الحركة داخله سيراً على الأقدام أو باستخدام الدراجات، ولذا فقد يكون من الأنسب فى المناطق الصحراوية اللجوء إلى الأنماط التخطيطية المدمجة بهدف الإقلال من التعرض للظروف الخارجية. ويمثل اللجوء للوسائل الطبيعية فى التعامل مع الظروف المناخية لتحقيق أكبر قدر من الراحة للسكان واحداً من الاتجاهات الإيجابية للتوافق مع البيئة. ويمكن تلخيص أهم المعايير المرتبطة بهذا الإتجاه فى الآتى:

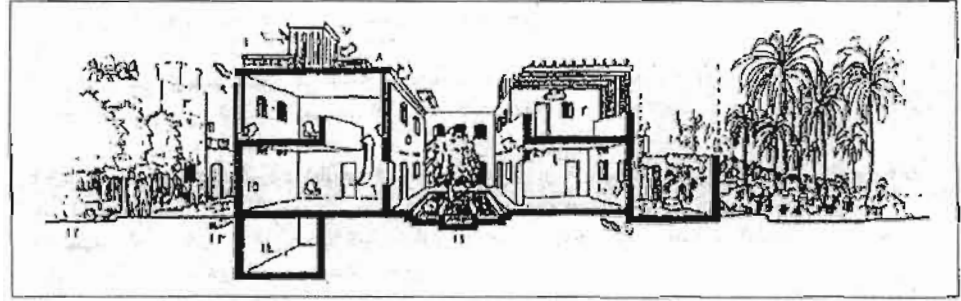
- الاختيار الأمثل للمواد المستخدمة فى البناء والتشطيب لعناصر المنشآت وما يحيط بها.

- التوجيه الأمثل لعناصر المنشآت.

- اختيار شكل المبنى.

- الفتحات - الألوان - وسائل التظليل.

ويوضح شكل (٦) تصوراً تخيلياً يجمع المعالجات المختلفة التى يمكن تطبيقها على التجمعات السكنية فى المناطق الصحراوية.



١. مجمعات شمسية لتوفير المواد الساخنة.
٢. التراسات المكشوفة للاستخدام فى الليالى الحارة.
٣. طرق المشاة الضيقة المظللة.
٤. الفتحات العلوية (أسفل الأسقف) والبلاطات السميكة تحافظ على برودة الأسقف.
٥. وضع الفتحات على الأفنية المظللة يقلل من اكتساب الحرارة وشدة الاستضاءة.
٦. الأسقف المرتفعة تسمح بحركة الهواء البارد.
٧. ملاقف الهواء لتلقط تيارات الهواء.
٨. مسطحات المياه لتبريد الهواء الداخل إلى الملائق.
٩. فى المناطق الرطبة يمكن أن يمر الهواء خلال مجارى فى الحوائط ومزودة بمداد ماصة للرطوبة.
١٠. المشربيات والمخاربات ترشح الأمطار وتوفر الحماية من الشمس.
١١. المياه والحديقة فى الأفنية الخاصة والحديق العامة تساعد على تبريد الهواء وتوجيهه عن التربة.
١٢. حركة السيارات تم حظرها فى المناطق السكنية لعازضها مع حركة المشاة وتخفيض الضوضاء والتلوث.
١٣. مجارى المياه المصروف (من المطابخ والحمامات ومياه الأمطار) توجه إلى الحوض لتجميع تستخدم فى الحدائق العامة.
١٤. الألوان المظلمة تحت الأرض تستفيد من ثبات درجات الحرارة.
١٥. العزل الخارجى سميك وذات فتحات محددة لتقليل اكتساب الحرارة.

شكل (٦). تصوراً تخيلياً يجمع المعالجات المختلفة التى يمكن تطبيقها على التكوينات العمرانية فى التجمعات الصحراوية.

٢-٢-٣- استراتيجية التعامل مع الموارد الطبيعية:

تم في هذا الجزء من البحث التركيز على المياه والطاقة باعتبارها أهم العوامل التي تساهم في قيام وتنمية المجتمعات الصحراوية.

أولاً: استراتيجية التعامل مع الموارد المائية:

التركيز على مبدأ: إن اقتصاديات الماء هي اقتصاديات الصحراء، وغياب هذا المنطق - في إطار ما ينقل من الوادي من أفكار - يضع تجارب التنمية الصحراوية في مأزق حرج مستقبلاً نظراً لما لهذه الموارد من ندرة مع مضي الوقت، وهو ما يقتضى بنى استراتيجية لاستخدام المياه بهدف الحصول على أعلى عائد في عمليات التنمية بصفة عامة والتنمية الصحراوية بصفة خاصة. وسواء اعتمدت الصحراء على مواردها المائية أو تم نقل المياه من السواحي فإن استراتيجية استغلالها يجب أن تحول دون إهدار الموارد المائية المتاحة أو إساءة استخدامها بحيث تحدد الاستراتيجية معايير الاستخدام الأمثل لها وذلك من خلال:

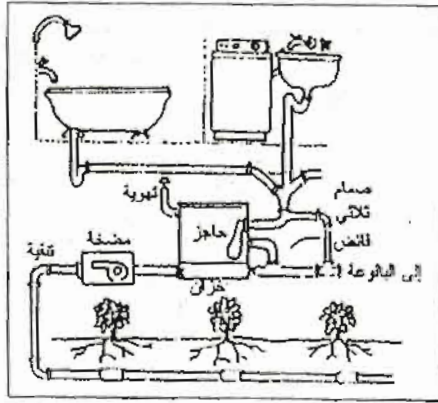
أ- الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة: عن طريق دراسة اقتصاديات تخصيص المياه للاستعمالات المختلفة للحصول على أكبر عائد للوحدة، بحيث تخصص المياه أساساً للأنشطة الضرورية لحياة الإنسان اليومية مع تحديد الأنشطة الاقتصادية الملائمة لنمو المجتمع. ولذا فإن استخدام المياه في التوسع الزراعي قد لا يكون أفضل استخدام لهذا الماء المحدود لأن مردوده لن يكون كبيراً (حيث أن تكاليف رفع الماء مرتفعة)، كما أن المردود الاجتماعي للزراعة الاقتصادية في الصحراء غالباً ما يكون صغيراً (الزراعة الاقتصادية يجب أن تكون لمساحات كبيرة مع استخدام الميكنة ولحاصل التصدير ومثل هذا النشاط لا يخلق فرص عمل كبيرة ولا يحل مشكلة الازدحام في وادي النيل)، بينما مردود وحدة المياه في مجال التوسع الصناعي سيكون أكبر بكثير من حالة الزراعة بالإضافة إلى عائدته الاجتماعي. وبالرغم من ذلك فإن الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية يمكن أن يكون هدفاً استراتيجياً وتتضاعل بجانبه أي اعتبارات أخرى.

ب- تقليل الاعتماد على الماء: يجب أن يبنى اقتصاد المجتمعات الصحراوية على أساس تقليل الاعتماد على الماء وذلك يقتضى:

- استخدام طرق زراعية تحتاج لأقل قدر من الماء.
- اختيار الصناعات التي تحتاج لأقل قدر من الماء بمعنى أن تكون المناضلة عند اختيار تكنولوجيا الصناعة على أساس توفير استهلاك الماء كبنية أساسية.
- الاستفادة القصوى من الماء المتاح وهذا يتطلب:

- ١- إعادة استخدام المياه (سواء مياه الصرف الصحي أو الزراعي) لزيادة الموارد المائية المتاحة لمختلف الأغراض زراعية كانت أم صناعية أو لأغراض الاستخدام المنزلي مع مراعاة المعايير الصحية للمياه المعاد استخدامها.
- ٢- الحد من الفاقد في المياه وذلك بتطوير تكنولوجيا الاستخدام سواء المنزلي (تجهيزات الأجهزة الصحية) أو الزراعية (استخدام طرق الري الحديثة)، أو الصناعية (باستخدام تكنولوجيا الصناعة التي تحتاج أقل قدر من الماء).

ويوضح شكل (٧) نظاماً لإعادة استخدام المياه المنزلية.



شكل (٧): نظام إعادة استخدام المياه المنزلية.

ثانياً: معايير واستراتيجيات استخدام الطاقة:

تؤكد الدراسات على الروابط الوثيقة بين التقدم ومعدلات التنمية وبين معدلات زيادة استهلاك الطاقة، وقد احتلت الطاقة بمختلف أنواعها مكاناً بارزاً في العصور الحديثة، ويعتبر توافرها من أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عنصراً أساسياً لاستغلال موارد وثروات البلاد. وبصفة عامة يحتاج الإنسان للطاقة بأربعة أشكال محددة وهي:

- طاقة حرارية: لتدفئة المباني ولطهي الطعام وتسخين المياه ولبعض الأغراض الصناعية.
- طاقة ميكانيكية: لإدارة المحركات (التوربينات بأنواعها- المحركات الكهربائية... الخ) ولتسيير المركبات في البر والبحر والجو.
- طاقة كيميائية: لعمليات التصنيع الكيماوية والتعدين.
- طاقة إشعاعية: كالضوء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويمكن القول بأن القدر الرئيسي من الطاقة المستغلة في كل بلدان العالم لم يزل وسوف يظل لفترة مستقبلية معتمداً على الوسائل التقليدية للطاقة، إلا أن هناك محاولات ومجالات متعددة يمكن أن تساهم فيها الوسائل غير التقليدية للحصول على الطاقة بدور هام في التنمية ونشر العمران، وقد تنشأ ظروف هذه المجالات من قلة كثافة السكان في بعض المناطق الصحراوية أو الساحلية أو صغر الأحمال بما لا يبرر اقتصاديات مد الخطوط الرئيسية أو غير ذلك من الاستخدامات والظروف. وفي مجال الاتجاه البيئي للتعامل مع الطاقة تأتي مصادر الطاقة المتجددة على رأس المصادر باعتبارها طاقة غير ملوثة للبيئة وتمتاز بما يلي:

- توافر مصادرهما في معظم دول العالم.
 - تمثل مصدراً محلياً لا يحتاج للنقل وينال مع واقع واحتياجات تنمية المناطق النائية.
 - ضمان استمرارها وانتظام توافرها.
 - لا تحدث ضوضاء أو تترك مخلفات ضارة.
 - التكنولوجيا المستخدمة فيها غير معقدة ويمكن تصغيرها محلياً.
 - تساهم في ترشيد استخدام الوقود التقليدي.
- وهناك صوراً متعددة للطاقة المتجددة أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المولدة من الكتلة الحية (البيوماس). وبصفة عامة يمكن تحديد ملامح استراتيجية استخدام الطاقة في المجتمعات الصحراوية في الآتي:
- استخدام مصادر الطاقة غير الملوثة للبيئة.
 - التركيز على استخدام الطاقة المتجددة.
 - حماية مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة من الاستنزاف مع بلوغ الحد الأقصى للاستخدام.

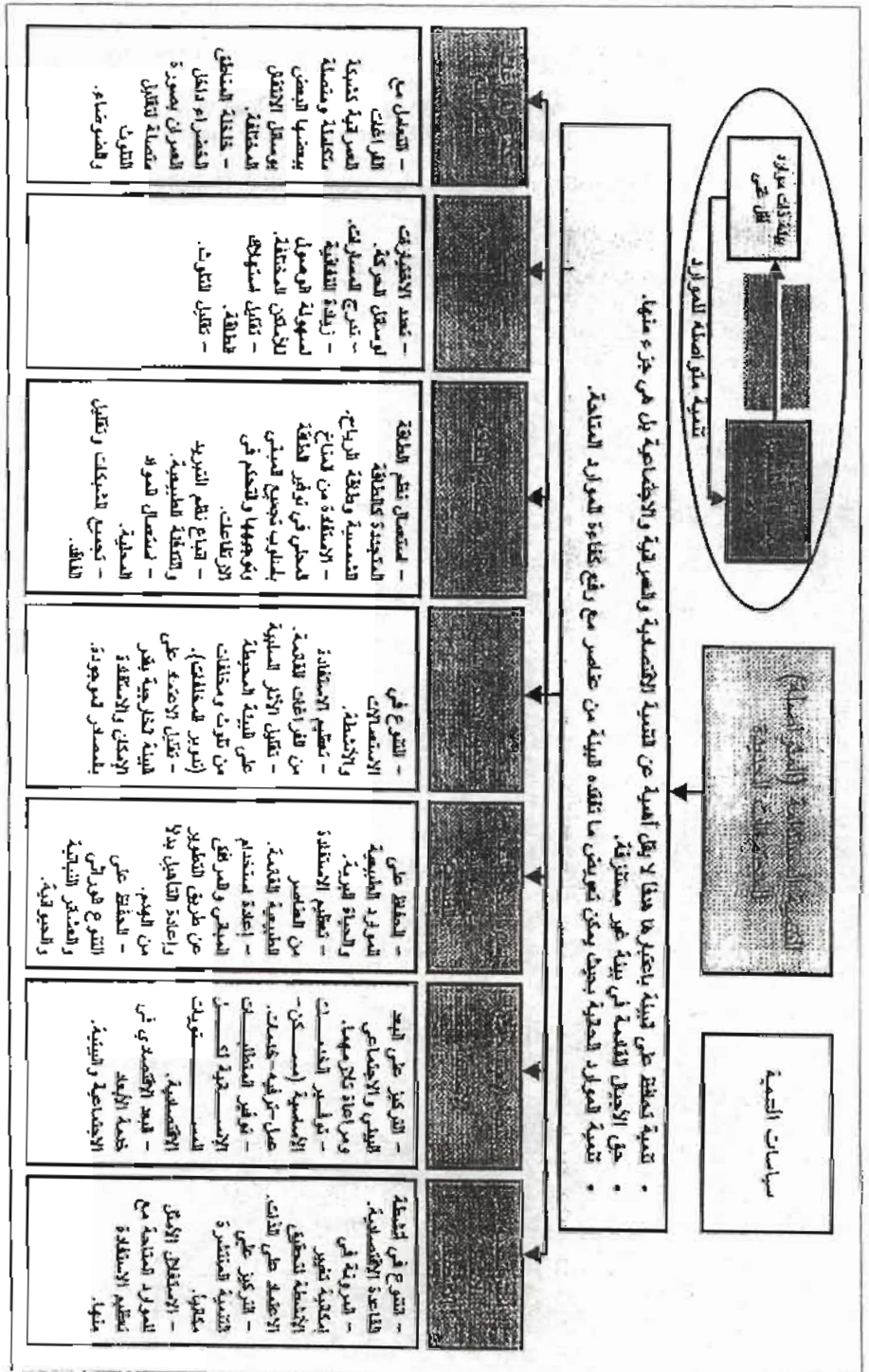
الخلاصة:

من خلال استعراض طبيعة التنمية وتأثيراتها على البيئة وطبيعة النظام البيئي والعلاقات المتبادلة بينهما يتضح أن المجتمعات الصحراوية تحتاج إلى تبني المخل قبيني لتنميتها من خلال مفاهيم التنمية المستدامة بحيث يكون هناك إطاراً للجمع بين سياسات التنمية واستراتيجياتها، ويوضح شكل (٨) مدخلاً مقترحاً لاستراتيجية التنمية الشاملة للمجتمعات الصحراوية من خلال الربط بين أهداف التنمية ومحدداتها بحيث تحقق هذه الاستراتيجية مفاهيم التنمية المستدامة وذلك كما في شكل (٩).

المراجع:

- ١- استراتيجية التنمية في مصر: أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٧.
- ٢- البنك الدولي: المعرفة طريق إلى التنمية تقرير عن التنمية في العالم مركز الأهرام للترجمة والنشر (الطبعة العربية) ١٩٩٩-٩٨.
- ٣- د. بهاء بكرى: إيكولوجيا العمران الصحراوي في ضوء محدودية الموارد - مدخل لصياغة جديدة للتنمية الشاملة للصحاري المصرية - مؤتمر التنمية الشاملة للصحاري المصرية - مركز التنمية الصحراوية - الجامعة الأمريكية - القاهرة - ١٩٨٤.
- ٤- جهاز شؤون البيئة (قطاع الإدارة البيئية): دليل أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي - ١٩٩٦.
- ٥- د. عبد المقصود حجو: الطاقة المتجددة أمل المستقبل - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٩.
- ٦- د. مصطفى الجبيلي: تساؤلات وحقائق عن التنمية الشاملة للأراضي الصحراوية في إطار ندرة موارد المياه والطاقة - جامعة القاهرة - ١٩٩٨.

- 7- Barrow, G.J.: "Sustainable Development Concept, Value and Practice" Third World Planning Review, 1995.
- 8- Brenda and Robert V : "Green Architecture" Design for a Sustainable Future, Thames and Hudson Ltd, London, 1991.
- 9- Cleveland S.: "Architectural Design for Tropical Regions" John Wiley & Sons, USA, 1999.
- 10- Ken Y.: "Designing with Nature- The Ecological Basis for Architectural Design" McGraw- Hill, USA, 1995.
- 11- Matthew G.: "Sustainability: The Local Plan Agenda" Urban Design Quarterly, Jan. 1995.



شكل (٨): مفاهيم التنمية المستدامة في التخطيط العمراني.

